٣٣٨,٣ مليون دولار قيمة حصة الحكومة من الصادرات النفطية في يوليو ٢٠١١م

خاص/الثورة

■،، سجلت قيمة حصة الحكومة من الصادرات النفطية في شهر يوليو ٢٠١١م ارتفاعا طفيفا ،حيث بلغت ٣٣٨,٣٣ مليون دولار مقابل ٣٣٦,٤ مليون دولار في شهر يونيو ٢٠١١م.

وبحسب إحصائية صادرة عن البنك المركزي اليمني فقد ارتفعت قيمة حصة الحكومة من الصادرات النفطية بنحو قرابة مليوني دولار .

وبالرغم من الانخفاض الطفيف في حصة الحكومة من كمية الصادرات النفطية والتي بلغت ٢,٩١ مليون برميل مقابل ٣ ملايين برميل ، إلا أن الارتفاع في أسعار النفط بالأسواق الدولية والتي وصل سعر البرميل إلى ١١٦,١ دولار للبرميل مقابل ١١٢,٥ دولار للبرميل خلال نفس الفترة ، قد أدى إلى ارتفاع عائدات الحكومة من الصادرات النفطية .

وذكر تقرير التطورات المصرفية أن حصة الحكومة من النفط يتم تحديدها في ضوء العديد من العوامل من أهمها مستوى الأسعار العالمية للنفط الخام وتأثير ذلك على نفط الكلفة .

٥,٦ مليار ريال إجمالي رأس المال الاستثماري بأمانة العاصمة في الربع الثاني

خاص / الثورة

■،، بلغ إجمالي رأس المال الاستثماري في أمانة العاصمة خلال الربع الثاني من العام الجاري ٥ مليارات و٦٦٧ مليون ريال تمثل ٦٣,٨٪ من إجمالي رأس المال الاستثماري المسجل خلال نفس الفترة . كما توفر المشاريع ٢٥٦ فرصة عمل .

وكانت أمانة العاصمة قد اجتذبت ٩ مشاريع استثمارية جديدة وذلك خلال الربع الأول من العام الجاري ٢٠١١م .

وكشفت النشرة الفصلية الصادرة عن الهيئة العامة للاستثمار أن التكلفة الاستثمارية للمشاريع المسجلة بلغت ٣ مليارات و٨٥٣ مليون ريال تمثل ١٤,٣٪ من إجمالي رأس المال الاستثماري لجميع المشاريع المسجلة في الهيئة وفروعها بالمحافظات خلال نفس الفترة .

وبحسب النشرة فقد بلغت تكلفة الموجودات الثابتة للمشاريع ٣ مليارات و٣١٥ مليون ريال ، بينما يتوقع أن توفر المشاريع فرص عمل تقدر بـ ٣٨٧ فرصة . وبذلك فقد بلغ تكلفة الاستثمارات المسجلة بأمانة العاصمة في النصف الأول من العام الجاري ٢٠١١م نحو ٩ مليارات و٥٢٠ مليون ريال مقابل ٦ مليارات و٤٣٢ مليون ريال خلال نفس الفترة المماثلة من العام الماضي .

وتعد أمانة العاصمة من أهم المحافظات الجاذبة للاستثمار نظرا لأهميتها السياسية والاقتصادية وتعدد الفرص الاستثمارية وكثافتها السكانية.. ومن المتوقع أن تستقطب العديد من المشاريع خلال الفترة القادمة.

تفريغ ٥٠٧٩٤ طناً من المشتقات النفطية والذرة

الحديدة/سبأ

أفرغت ثماني سفن وناقلات بميناءي الحديدة والمخا ٥٠ ألفاً و٧٩٤ طناً من المشتقات النفطية والذرة إضافة إلى الحاويات والسيارات والمواشي.

ووفقاً لتقرير صادر عن مؤسسة موانئ البحر الأحمر اليمنية تلقت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) نسخة منه فقد أفرغت ثلاث ناقلات نفط بميناء الحديدة ٢١ ألفاً و٢٨١ طناً من البترول والديزل والمازوت، فيما أفرغت ثلاث سفن ٤٨٥ سيارة و٢٥٦ حاوية و٢٥ ألفاً و٢٨٤ طناً من الذرة.

وأوضح التقرير أن ميناء المخا استقبل الناقلة / ديا ١ / وعلى متنها ٤ آلاف و٢٢٩ طناً من المازوت والسفينة / الحمزة / وتحمل ٨٥٨ رأساً من البقر وألفين و١٣٠ رأساً من الأغنام.

تقرير اقتصادي يدعو لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة واستغلال القطاعات الإنتاجية الواعدة

كتب/ محمد راجح

دعا تقرير اقتصادي حديث الى ضرورة الاهتمام بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة والعمل على تحفيزها وتنميتها واستغلال القطاعات الإنتاجية الواعدة للمساهمة في النهوض بالتنمية الاقتصادية.

وحذر خبراء اقتصاد من استمرار اعتماد الاقتصاد اليمني على مورد واحد وعدم القدرة على تنويع موارد الدخل وتوسيع الهيكل الايرادي للاقتصاد الوطني والاستمرار بوضع خطط وبرامج هشة لتنمية القطاعات الواعدة والتي لا تحقق النتائج المرجوة في استغلال القطاعات الانتاجية.

وطبقا لاقتصاديين فإن الاقتصاد الوطني دخل خلال العام الحالي ٢٠١١م مرحلة جديدة من الانكماش تستدعي ايجاد الحلول الواقعية والعملية لمعالجة التحديات الهيكلية المزمنة في البنيان الاقتصادي والضعف الجاصل في البرامج والخطط الموضوعة وكذا عدم القدرة على تنمية الايرادات المحلية وتهميش القطاعات الاقتصادية والانتاجية الواعدة التي تتعرض لهدر وعبث واسع حد من الاستفادة العامة منها وتنميتها بشكل امثل.

وبحسب التقرير فإن الاقتصاد اليمني بحاجة ماسة لتنويع موارد الدخل المعتمدة على النفط كمورد رئيسي وهو ما يجعل الاقتصاد معرضاً بشكل مستمر للمشاكل والهزات الناتجة عن أي ظرف طارئ.

مشيراً إلى أن الاهتمام بمثل هذه القطاعات والتركيز على تنمية المنشأة والانشطة الصغيرة والمتوسطة يعطي دفعة قوية للجهود الرامية الخاصة بمكافحة الفقر والبطالة والعمل بشكل رئيسي على توسيع الهيكل الايرادي للاقتصاد.

مشددين على اهمية بعض القطاعات كالصناعة الذي يعد من اهم القطاعات الواعدة وهو ما يستدعي الاهتمام اللازم به والعمل على تطويره وإيلائه عناية خاصة والبحث عن التمويل والحوافز المناسبة التي تدعم هذا القطاع وتجعله من اهم القطاعات الرافدة للاقتصاد الوطني.

موضحين أن هناك جهوداً يقوم بها برنامج الامم المتحدة الانمائي في دعم وتحفيز المنشأة الصغيرة والانشطة الصناعية في اليمن وتتم هذة الجهود بالتعاون مع الوزارات الحكومية المختصة، وتحتاج القطاعات الواعدة والانشطة الصغيرة والمتوسطة لجهود حثيثة ومضنية لتنميتها بشكل ملموس على ارض الواقع واعطاء نتائج واقعية من خلال تشغيل أعداد كثيفة من الايادي العاملة تسهم في الحد من الفقر والبطالة وهو ما يعد الهدف الرئيسي من الاهتمام بمثل هذة القطاعات والنهوض بها.

بالاضافة إلى أن هناك ضرورة لخلق مجتمع منتج وفاعل ينعكس بشكل ايجابي في تحسين المستوى المعيشي للمواطنين.

وبحسب اقتصاديين فإن مهمة النهوض بالقطاعات الواعدة وبالتنمية الصناعية مهمة قد تكون سهلة إذا ما توفرت الارادة والاهتمام الكافي والمناسب وكذا تعزيز التعاون بشكل وثيق مع مجتمع المانحين وشركاء التنمية .

ولم ترتق الخطط والبرامج الرسمية ومنها الخطة الخمسية الرابعة بحسب مختصين واقتصاديين إلى طموحات ومتطلبات القطاعات الانتاجية الواعدة وأهميتها في الشأن الاقتصادي والدور الذي يمكن أن تلعبه في زيادة الموارد واستدامة المالية العامة وفتح آفاق واسعة لتحقيق نهضة تنموية شاملة وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني .

مشيرين إلى أن اليمن تمتلك خيارات واسعة لإحداث نقلة نوعية في توسيع البنيان الاقتصادي إذا ما تم الاهتمام بالقطاعات الانتاجية التي ينادي الكثير بالتركيز عليها منذ فترة طويلة ولم يتم حتى الآن الالتفات اليها وإدراك قيمة ما نمتلكه من ثروات واعدة مثل الاسماك والمعادن والزراعة والسياحة ووقف عملية الهدر والاستنزاف التي تتعرض لها وانتشالها من واقعها الراهن وربط عملية تنميتها بجهود مكافحة الفقر والبطالة.

ارتفاع الدين العام الداخلي إلى ٢٣١١ مليار ريال

خاص / الثورة

■،، ارتفع إجمالي الدين العام الداخلي للجمهورية اليمنية إلى ٢,٣١١ مليار ريال يمني، وهذا يعادل ٣٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي حتى نهاية مارس ٢٠١٠م ، ويعزو البنك المركزي ارتفاع المديونية إلى انخفاض قيمة الريال اليمني تجاه العملات الأخرى الذي حدث في الربع الأول من العام الحالي ٢٠١٠م.

ونقلت دراسة عن بيانات البنك المركزي اليمني أن الدين الداخلي يمثل ٤٣٪ من إجمالي الدين العام، فيما يحتل الدين الخارجي نسبة الـ(٥٧٪) الأخرى، كما يصل نصيب المؤسسات الدولية إلى ٥٢٪ من إجمالي الدين الخارجي حتى نهاية مارس ٢٠١٠م.

وأشارت إلى أن هناك أربعة مصادر للدين الداخلي هي أذون الخزانة والتي تم الأخذ بها في اليمن مع البدء بالإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية في عام ١٩٩٥م، ويمكن القول إن أذون الخزانة كانت لازمة ومبررة حتى نهاية العام ٢٠٠٠م، حيث لم تعد الموازنة العامة بحاجة ماسة فعلاً للجوء إلى مثل هذا الإجراء لتمويل عجز الموازنة العامة الذي قاد وما زال إلى تحويل هذه السيولة المتوفرة لدى البنوك والأفراد من مجالات الاستثمار الحقيقية إلى مجالات غير حقيقية، حيث إن البنوك والمؤسسات هي أكبر المشترين لأذون الخزانة، أما الأفراد فإن نصيبهم هو الأقل مما يجعلنا نجزم بأن الأخذ بأذون الخزانة، قد حد من إسهام البنوك والمؤسسات في العملية الاستثمارية وخلق فرص عمل جديدة، وقد بلغ الدين لأذون الخزانة بالقيمة الإسمية ٥٣٤ مليار ريال وبلغ نصيب البنوك ٨٤٪ والمؤسسات العامة ١١٪ والأفراد ٥٪ .

ويعد الربيو المصدر الثاني للدين العام الداخلي ، حيث بلغت مديونية الحكومة للبنك المركزي في نهاية مارس ٢٠١٠م، مبلغ ٦٥ مليار ريال ونسبتها ٦٪ إلى الدين الداخلي . بالإضافة إلى سندات الحكومة، حيث بلغت إصدارات سندات الحكومة ٣٩١ مليار ريال حتى مارس ٢٠١٠م بنسبة ٣٩٪ من رصيد الدين الداخلي بالقيمة الاسمية وهي تمثل مديونية لصناديق التقاعد .

كما تمثل السندات الأخرى المصدر الرابع حيث بلغت إجمالي السندات الأخرى والخاصة بالبنك الزراعي والبنك اليمني ٦,٧٧ مليار ريال في نهاية مارس ٢٠١٠م.

٩٨١,٥ مليار ريال صافي المطالبات على الحكومة

خاص/الثورة

■،، بلغ صافي المطالبات على الحكومة في نهاية شهر يوليو ٢٠١١م رصيدا مدينا بـ٩٨١,٥ مليار ريال مقارنة مع رصيد مدين بـ٩٦٤,٥ مليار ريال في شهر يونيو ٢٠١١م .

وبينت إحصائية حديثة صادرة عن البنك المركزي أن الرصيد المدين على الحكومة انخفض بنحو ١٧ مليار ريال .

وبلغ صافي المطالبات على الحكومة ٧٨٠,٤ مليار ريال في عام ٢٠١٠م مقابل رصيد دائن بـ٥٣٢,٩ مليار ريال في عام ٢٠٠٩م .

وكان صافي المطالبات على الحكومة قد سجل رصيدا مدينا في شهر يوليو ٢٠١٠م بنحو ٦٥٨,٨ مليار ريال .

٧٧٢,٥ مليار ريال إجمالي العملة المصدرة في يوليو ٢٠١١م

خاص /الثورة

■،، بلغ إجمالي العملة المصدرة في شهر يوليو ٢٠١١م نحو ٧٧٢,٥ مليار ريال مقابل ٧٢٨,٨ مليار ريال في شهر يونيو ٢٠١١م .

وأوضحت إحصائية حديثة صادرة عن البنك المركزي اليمني أن العملة المصدرة ارتفعت بنحو ٤٣,٧ مليار ريال في نهاية شهر يوليو ٢٠١١م .